

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/6/Report
17 November 2015
ORIGINAL: ARABIC



المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها العاشرة
الرباط، 8-9 أيلول/سبتمبر 2015

موجز

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها العاشرة في الرباط، يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2015. وهدفت هذه الدورة إلى توفير منبر رسمي لمناقشة برنامج عمل الإسكوا في مجال التنمية الاجتماعية وسبل تطويره. وهدفت أيضاً إلى استعراض إنجازات شعبة التنمية الاجتماعية خلال فترة السنتين الماضيتين، والإطلاع على التقارير التي أعدتها الشعبة حول قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية.

وتناولت البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة العاشرة للجنة متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة والتوصيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية؛ بالإضافة إلى برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية. كذلك، نظر المجتمعون، في إطار جدول أعمال الدورة، في مجموعة من التقارير المعنية بقضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا، منها البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة؛ وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين غير النظاميين في القطاع الزراعي؛ واعتماد المشاركة نهجاً لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لأهم النقاط التي تناولتها العروض والمناقشات، ولتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية بشأن كل من بنود جدول أعمال دورتها العاشرة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1 مقدمة
3	5-3 أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة
3	4	ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا
4	5	باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية
5	25-6 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
5	8-6	ألف- تنفيذ الأنشطة والتوصيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية منذ الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية
6	18-9	باء- قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية
9	20-19	جيم- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية
10	24-21	دال- نتائج الاستبيان حول آليات الاتصال والتواصل مع الدول الأعضاء
11	25	هاء- ما يستجد من أعمال
11	26	واو- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية
11	27 ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة
12	39-28 رابعاً- تنظيم الدورة
12	28	ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها
12	34-29	باء- الافتتاح
13	35	جيم- الحضور
13	36	دال- انتخاب أعضاء المكتب
13	38-37	هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
14	39	واو- الوثائق

المرفقات

15 المرفق الأول- قائمة المشاركين
19 المرفق الثاني- قائمة الوثائق

مقدمة

1- عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها العاشرة عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 198 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن إنشاء لجنة التنمية الاجتماعية في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 1994/27 المؤرخ 26 تموز/يوليو 1994؛ وتنفيذاً للتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة المنعقدة في عمان، يومي 12 و13 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

2- ويتضمن هذا التقرير عرضاً عاماً لأهم القضايا التي تناولها المجتمعون، وملخصاً عن المناقشات التي تخللت الدورة وعن المقترحات والتوصيات بشأن كل من البنود المدرجة على جدول الأعمال. وقد اعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في هذا التقرير بالإجماع في جلستها الختامية المنعقدة في 9 أيلول/سبتمبر 2015.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة

3- خلصت لجنة التنمية الاجتماعية في ختام دورتها العاشرة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات المتصلة بالمواضيع المدرجة على جدول الأعمال، والموجهة إلى الإسكوا ودولها الأعضاء.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- وجه المجتمعون إلى حكومات الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) العمل مع مختلف الفئات الاجتماعية والديمغرافية، لا سيما الشباب وكبار السن والمهاجرون الدوليون، رجالاً ونساءً، لوضع سياسات إنمائية تلبي احتياجات جميع تلك الفئات وتفي بمستلزمات حماية حقوق الإنسان؛

(ب) وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات إنمائية تركز على الأدلة، وذلك بالاستناد إلى بيانات مصنفة حسب الخصائص الديمغرافية، مثل العمر والجنس والإعاقة والموقع ووضع الهجرة، ونشر هذه الاستراتيجيات والسياسات وتعميمها، وتنفيذ المشاريع استناداً إليها؛

(ج) إنشاء آليات مؤسسية قائمة على المشاركة والتشاور، واتخاذ التدابير القانونية والمؤسسية اللازمة لإشراك جميع المعنيين، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين وممثلو الشعب المنتخبين والمواطنون وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع السياسات العامة وتنفيذها ورصدها؛

(د) دعم تطبيق السياسات الهادفة إلى الدمج الاجتماعي لجميع الفئات الاجتماعية، لا سيما تلك المعرضة للخطر، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والعاملون في القطاع غير النظامي، عن طريق إرساء وتعزيز أرضية للحماية الاجتماعية؛ وإصلاح هياكل وضع السياسات؛ ودعم التنمية الشاملة في المدن والأرياف؛ وتحسين نوعية المؤشرات المستخدمة في صنع السياسات؛

(هـ) تفعيل إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية على المستوى الوطني من خلال إدماج مفاهيمه في خطط التنمية الوطنية والمحلية؛ وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة في إطار نهج المشاركة الشامل والمكامل في التخطيط للتنمية على المستوى الوطني، وبالتناغم مع جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة؛

(و) إنشاء فريق عمل حكومي من الخبراء ينبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية ويُعنى بمتابعة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة ما بين دورات اللجنة، ويقدم تقريراً عن إنجازاته في دورتها المقبلة؛

(ز) أخذ العلم بنتائج الاستبيان حول آليات الاتصال والتواصل مع الدول الأعضاء؛ والموافقة على قيام الأمانة التنفيذية بإجراء استبيان جديد يكون أكثر شمولاً، والعمل على ملئه وموافاة الأمانة التنفيذية به في غضون شهرين.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

5- وجه المجتمعون إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) أخذ الملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء في الاعتبار عند تنفيذ برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك حسب الموارد المتوفرة لدى الإسكوا، مع إيلاء الاهتمام لقضايا العدالة الاجتماعية والهجرة والحماية الاجتماعية والسلام والتماسك والإدماج الاجتماعي والشباب؛

(ب) العمل مع الدول الأعضاء على دمج البعد السكاني في وضع سياسات وخطط وبرامج التنمية، بهدف تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية، لا سيما الشباب وكبار السن والمهاجرون والنازحون والأشخاص ذوو الإعاقة، وصون حقوقهم وتسهيل دمجهم في المجتمع؛

(ج) تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء في مجال وضع وتنفيذ وتقييم برامج التنمية الوطنية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمستندة إلى حقوق الإنسان، وذلك من خلال تنفيذ برامج لبناء القدرات والبحوث والتحليل المتعلقة بالسياسات العامة؛

(د) تقديم الدعم البحثي والفني اللازم لتعميم نهج المشاركة في إعداد السياسات التنموية بين الحكومة والأطراف المعنية، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(هـ) إعداد دليل استرشادي حول إدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في خطط التنمية الوطنية والمحلية، وذلك تفعيلاً لإعلان تونس حول العدالة الاجتماعية؛ وتوفير البرامج اللازمة لبناء قدرات الدول وتدريبها من أجل تطبيقه؛

(و) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع السياسات العامة اللازمة لدمج جميع الفئات الاجتماعية وتحقيق التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال توفير أنشطة التدريب والبحث والتعاون الفني، وذلك على المستويين الوطني والإقليمي؛

(ز) دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى دمج أهداف وغايات ومؤشرات جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية وتنفيذها؛

(ح) دعم الدول الأعضاء في جهودها واستراتيجياتها الهادفة إلى القضاء على الفقر، مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشباب وكبار السن والمجتمعات المحلية المهمشة والعاملون في القطاع غير النظامي؛

(ط) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بهدف تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ي) تعزيز التعاون بين لجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والهيئات المختلفة في جامعة الدول العربية، وأيضاً مع قطاع الشؤون الاجتماعية في أمانة الجامعة، والمنظمات الإقليمية المعنية الأخرى.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- تنفيذ الأنشطة والتوصيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية منذ الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية (البند 4 من جدول الأعمال)

6- أدرجت لجنة التنمية الاجتماعية بند التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة والتوصيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية على جدول أعمال دورتها العاشرة بهدف إطلاع ممثلي الدول الأعضاء على ما قامت به الإسكوا في إطار البرنامج الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية؛ وتنفيذ توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة المنعقدة في عمان يومي 12 و13 تشرين الأول/أكتوبر 2013؛ وإتاحة الفرصة لهم لمناقشة الأنشطة المنفذة وإبداء الرأي فيها وفي سائر المواضيع المتصلة بالتنمية الاجتماعية.

7- ونظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/3 التي تضمنت عرضاً للتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المحددة في برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2014-2015، بالإضافة إلى الأنشطة التي نُفذت في عام 2013 ولم تُذكر في التقرير حول تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الذي قُدّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة. وتوزعت هذه الأنشطة على المجالات التالية: عقد الاجتماعات وورشات العمل والدورات التدريبية؛ وإعداد التقارير والدراسات والمنشورات والأدلة والمواد الفنية؛ وبناء القدرات الوطنية؛ وتنفيذ المشاريع الميدانية؛ وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال التنمية الاجتماعية بهدف العمل مع الدول الأعضاء على إيجاد أفضل السبل لوضع السياسات الاجتماعية المتكاملة.

8- كما أخذت لجنة التنمية الاجتماعية علماً بالبيانات الواردة في تقرير الأمانة التنفيذية عن تنفيذ الأنشطة والتوصيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية منذ الدورة التاسعة للجنة، التي نوهت النقاشات بالتقدم المحرز في تنفيذها. كذلك، تناول المجتمعون الظروف المستجدة التي تشهدها المنطقة، لاسيما التطورات الاجتماعية التي قد تستدعي من الإسكوا تكثيف الجهود لمعالجة القضايا الاجتماعية الناشئة عنها.

باء- قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية (البند 5 من جدول الأعمال)

1- البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة

9- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4(Part I) حول البعد السكاني والتنمية المستدامة، نظراً إلى أهمية الديناميات السكانية، أي النمو السكاني والهياكل العمرية والتوسع العمراني والهجرة، بالنسبة إلى عملية التنمية المستدامة، وإلى تأثيرها على الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذه العملية. كما حددت الوثيقة ما تشمله أهداف التنمية المستدامة المقترحة من قضايا وأولويات متعلقة بالسكان، وما تتضمنه من إشارات واضحة إلى خصائص أربع فئات اجتماعية وديمقراطية هي الشباب والمهاجرون والوليون وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. وتطرقت هذه الوثيقة أيضاً إلى التحديات الإنمائية التي تواجهها الفئات الضعيفة في المنطقة العربية باعتبارها فئة أوسع نطاقاً يمكن أن تضم، بالإضافة إلى الفئات الأربع المذكورة، الفئات الاجتماعية والديمقراطية الشديدة التعرض لخطر التمييز ضدها.

10- وأشارت الوثيقة إلى أوجه التقاطع، في سبيل معالجة القضايا المتعلقة بالسكان، بين أهداف التنمية المستدامة وإعلان القاهرة الصادر في عام 2013 بعنوان "تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير". وخلصت إلى توصيات دعت فيها الدول الأعضاء إلى دعمها في الأعمال التحضيرية لوضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، بما يضمن مراعاة البعد السكاني في الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة، باعتباره عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. ودعتها أيضاً إلى مساعدتها على تحسين رفاه الشباب والمهاجرين والوليون وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل سد الثغرات القائمة بين هذه الفئات وعامة السكان.

11- وتلت العرض مداخلة لمنسق البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية في لبنان، السيد فادي بو علي، تطرقت فيها إلى إدماج البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة في لبنان من خلال معالجة قضايا أربع فئات تخصص لها الدولة اللبنانية ما يلزم من برامج ومشاريع، هي قضايا المسنين والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والهجرة الدولية. وتوقفت عند واقع اللاجئين السوريين في لبنان، وأوضح أن الدولة اللبنانية وضعت خطة للاستجابة للنزوح السوري إليها بالرغم من عدم توقيعها لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين.

12- وفي المناقشة المتصلة بهذا البند، أشار المجتمعون إلى ما يلي:

(أ) أهمية أخذ أبعاد التغييرات في الهرم السكاني وأثرها على خطط وبرامج التنمية الاجتماعية في الاعتبار، لاسيما في ما يتصل بإيجاد فرص العمل، وتوفير الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر عرضة للخطر، بما فيها الشباب وكبار السن والعاملون في القطاع غير النظامي والمهاجرون؛

(ب) أهمية وضع وتنفيذ البرامج الاجتماعية اللازمة لمواجهة التحديات غير المسبوقة التي تواجهها المنطقة؛ وإيجاد السبل لتمكين دول المنطقة من الحفاظ على هويتها العربية؛ والمضي قدماً في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت وطأة هذه التحديات. وفي الإطار نفسه، شدد المجتمعون على ضرورة وضع خطة استجابة وطنية للتعامل مع اللاجئين؛

(ج) أهمية أخذ التبعات الاجتماعية للحروب وعدم الاستقرار في عدد من الدول العربية في الاعتبار لدى صياغة سياسات واستراتيجيات إنمائية تتناول المتغيرات السكانية لجهتي العرض والطلب وتهدف إلى توفير السبل لإحراز التماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة غير الإقصائية؛

(د) أهمية دمج البعد السكاني في خطط التنمية، والتركيز على مختلف المجموعات الديمغرافية، لاسيما الفئات الأكثر عرضة للخطر، وذلك بهدف تحديد مستلزمات إدماجها في مجتمعاتها؛ وتوفير الأدلة والإحصاءات اللازمة لتشخيص الواقع، وبالتالي تعزيز القدرة على وضع السياسات والاستراتيجيات المستندة إلى الأدلة الإحصائية.

2- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين غير النظاميين في القطاع الزراعي

13- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4(Part II) حول توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع، باعتبارها أداة أساسية من أدوات السياسة العامة تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر، وبناء المنعة، والحد من عدم المساواة، ومعالجة الغبن، وبناء مجتمعات متماسكة ومستقرة. وتضمنت هذه الوثيقة لمحة عامة عن الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، وركزت على الصعوبات التي تواجهها بعض الفئات في الحصول على هذه الحماية، ولا سيما العاملون في القطاع الزراعي غير النظامي وأسره، والأشخاص ذوو الإعاقة. وأشار التقرير إلى التباين، لصالح الرجل، في مستويات الحصول على الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي. كما استعرضت الآليات الرئيسية للحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، وهي برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات والمقدمة للعاملين في القطاع النظامي؛ وأنظمة الدعم الحكومي المقدم للوقود والغذاء، على سبيل المثال؛ والحماية الاجتماعية الموجهة غير القائمة على الدعم، كبرامج التحويلات النقدية.

14- وأوضحت الوثيقة أنّ الحماية الاجتماعية حقّ من الحقوق المذكورة في صلب جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، مشيرة إلى أنّ الإخفاق في تأمين ما يلزم من حماية اجتماعية ومعاشات تقاعدية ورعاية صحية للفئات المهمشة هو مصدر خطر على التماسك الاجتماعي. وتنتهي الوثيقة إلى مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومات بشأن ضرورة مشاركة جميع الجهات المعنية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية؛ وبشأن إطلاق حوار وطني حول الإصلاح؛ والتصدي لمشكلة الحرمان الهيكلي؛ وتأمين التمويل الكافي للحماية الاجتماعية؛ والتخلص من الازدواجية والتجزئة في الخدمات؛ وجمع البيانات المفصلة والمصنفة والموثوقة؛ وتكثيف الجهود لإنفاذ التشريعات والسياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

15- وفي إطار هذا البند، تناول المجتمعون النقاط التالية:

(أ) أهمية تفعيل الوسائل والسبل اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة لكافة المواطنين، لا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة؛ والنساء؛ والعاملون في الأرياف؛ وأيضاً العاملون في القطاع غير النظامي من خلال تنظيم هذا القطاع ودعم المشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي؛ ودعم القطاع الخدمي في المدن؛ وتمويل المؤسسات الصغيرة؛

(ب) أهمية إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية؛ وإيجاد الأدوات والوسائل والقنوات اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات غير المشمولة ببرامج الحماية الاجتماعية، من خلال تقديم الدعم النقدي

والعيني المشروط وغير المشروط، وتوفير أرضية الحماية الاجتماعية للجميع، بدءاً بالفئات الأكثر فقراً وتهميشاً؛ والنظر في اعتماد التدرج في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لغاية بلوغ سياسات حماية شاملة؛

(ج) أهمية إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تستند إليها عملية وضع سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية بشكل أكثر فعالية واستهدافاً للفئات الاجتماعية غير المشمولة بالرعاية؛ وتقلل من تشتت برامج الحماية الاجتماعية المطبقة وتمنع ازدواجيتها؛ وتضمن وصول المساعدات والتقديمات الى الفئات المستهدفة غير المشمولة بالرعاية والحماية الاجتماعية؛

(د) ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لتوفير الحماية الاجتماعية واعتماد السياسات والبرامج القائمة على الحقوق بهدف إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات العربية؛

(هـ) أهمية التنسيق الداخلي ضمن الدولة الواحدة في موضوع الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الإطار، توفّق المجتمعون عند مشروع قرار نموذجي واسترشادي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من المقرّر رفعه إلى البرلمان العربي لإقراره. ومن شأن اعتماد هذا القانون توفير الدعم للدول في تعديل بياناتها وتشريعاتها المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

3- المشاركة كنهج لتحقيق العدالة الاجتماعية

16- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة (E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4(Part III) التي تسلط الضوء على الأهمية الكبرى التي تكتسبها العدالة الاجتماعية في إطار أولويات الحكومات العربية، خصوصاً وأن تحقيق العدالة الاجتماعية ضرورة قصوى في المنطقة العربية ككل، وليس فقط في البلدان التي تشهد تحولات سياسية. وفي الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)، أعادت الدول تأكيد التزامها بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتناولت التحديات المشتركة التي تعترض تحقيق هذا الالتزام، كاستمرار الفقر وعدم المساواة، وعدم توفّر ما يكفي من السلع والخدمات الأساسية للجميع، وارتفاع معدلات البطالة. وأشارت الوثيقة إلى أنّ النمو المطرد الذي شهدته المنطقة العربية خلال العقود الماضية لم يحقق رفاهاً مستداماً للجميع؛ ولذلك، لا بد من إعادة النظر في نموذج التنمية بما يتماشى مع قيم العدالة المتأصلة في الثقافة العربية والإسلامية.

17- وأكدت الوثيقة أيضاً على أهمية المشاركة الفعلية والحقيقية للمواطنين في مختلف المجالات، باعتبار هذا الأمر أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية. واستعرضت أهم التحديات التي تعوق مسار العدالة الاجتماعية وإبداء الرأي والمشاركة، مشددةً على ضرورة وضع سياسات اجتماعية شاملة وقائمة على المشاركة. كما تضمنت الوثيقة تحليلاً لما شهدته المنطقة العربية من تجارب ناجحة ارتكزت على المشاركة كنهج لتحقيق العدالة الاجتماعية على المستويات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وخلصت إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن للدول الأعضاء الاسترشاد بها لتفعيل المشاركة المدنية وتشجيعها، وذلك تحقيقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية.

18- وفي إطار هذا البند، تناول المجتمعون النقاط التالية:

(أ) أهمية توضيح أسباب اتساع فجوة عدم المساواة بين دول المنطقة بالرغم من نجاحات بعض هذه الدول في تقليص الفقر؛ وأهمية التعرف على التجارب الناجحة في بعض الدول الأعضاء في مقاربة

الفقر والمساواة والإدماج والمشاركة؛ بالإضافة إلى أهمية تحديد الوسائل والآليات الضرورية لتعزيز العدالة الاجتماعية، بما في ذلك توفير ما يلزم من أطر قانونية وقوانين ومؤسسات، واعتماد النهج والأطر القائمة على المشاركة؛

(ب) ضرورة دعم وتعزيز القدرات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية والمشاركة، من خلال توفير برامج لبناء القدرات في مجال دمج العدالة الاجتماعية في خطط واستراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية، وبناء قدرات المؤسسات العامة وتفعيل دورها لتحقيق أهداف ومبادئ العدالة الاجتماعية، وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المشاركة في عملها؛

(ج) أهمية توسيع نطاق مفهوم العدالة الاجتماعية، ولاسيما في ظل ما تشهده المنطقة من تحديات سياسية واجتماعية؛ والتوسع في توفير برامج بناء القدرات في مجال العدالة الاجتماعية؛ وتوفير الأدلة والبيانات والمعلومات وبرامج الدعم الفني والتعريف بقصص النجاح التي يمكن الاقتداء بها.

جيم- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية (البند 6 من جدول الأعمال)

19- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/5 وتضمنت هذه الوثيقة الإنجازات المتوقعة ومؤشراتها، والأنشطة والنواتج المتصلة بتنفيذها، واستراتيجية البرنامج، والعوامل الخارجية المؤثرة في تنفيذه. ويهدف البرنامج الفرعي 2 المتصل بالتنمية الاجتماعية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات اجتماعية تركز على نهج الحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومنصفة في إطار المشاركة. وتشمل النتائج المتوقعة إنجازها خلال فترة السنتين 2016-2017 الأنشطة التالية: تقديم الخدمات للاجتماعات الحكومية واجتماعات الخبراء؛ وإعداد المطبوعات المتخصصة والمنشورات والكتيبات والمواد الفنية؛ وتنظيم أنشطة التعاون الفني، بما فيها الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية وورشات العمل والمشاريع الميدانية، حسب الطلبات التي ترد من الدول الأعضاء.

20- وفي إطار هذا البند، تناول المجتمعون النقاط التالية:

(أ) أهمية أخذ المقترحات الواردة في برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017 في الاعتبار لدى تنفيذ أنشطة الإسكوا. والهدف من ذلك هو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات اجتماعية تركز على نهج الحقوق والعدالة الاجتماعية، وتؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومنصفة ومستدامة في إطار من المشاركة. كذلك، شدد المجتمعون على ضرورة توجيه جهود الأمانة التنفيذية نحو توفير الدعم اللازم للدول الأعضاء في إدماج أهداف وغايات ومؤشرات جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة في برامجها الإنمائية؛

(ب) تطرق المشاركون إلى موضوع الهجرة، نظراً إلى أهمية تبعاته الاقتصادية والاجتماعية على دول المنطقة والحوار. وطلبوا أن يخصص للهجرة حيز في برنامج عمل الإسكوا للفترة 2016-2017، من خلال وضع برامج محددة لدراسة احتياجات اللاجئين والمهاجرين، وتحديد المساهمة المتوقعة لكل دولة في تنفيذ هذه السياسات، وأيضاً تحديد الدور المحتمل للمنظمات الدولية وغير الحكومية. وفي نطاق متصل، توقف المشاركون عند أثر تدفق اللاجئين إلى البلدان المستقبلية على التنمية الاجتماعية وأوضاع السكان المحليين في تلك البلدان؛

(ج) دعا المجتمعون الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى تعزيز برامج التعاون الفني وبناء القدرات في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتصلة بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والعمل في القطاع غير النظامي. وطلبوا منها أيضاً تعزيز قدرات الدول في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وكبار السن والمجتمعات المحلية المهمشة، مع أخذ خصوصيات البلدان الأعضاء وأولوياتها الإنمائية في الاعتبار عند وضع وتنفيذ برامج وأنشطة المشورة الفنية والتعاون الفني؛

(د) أكد المشاركون على ضرورة إعداد دليل حول العدالة الاجتماعية وعقد ورشات عملية تدريبية وبناء القدرات حول هذا الدليل؛

(هـ) أكد المشاركون على أهمية قيام الأمانة التنفيذية بتوطيد التعاون، والتنسيق، وتبادل الخبرات والدروس المكتسبة بين دول المنطقة في مقاربة الشأن الاجتماعي، خصوصاً وأن الأحداث التي تشهدها المنطقة قد تتطلب في كثير من الأحيان مقاربات ومعالجات إقليمية في قضايا عدّة لعل أهمها التحديات الناجمة عن الهجرة بكافة أشكالها، بما في ذلك النزوح الداخلي ضمن البلد الواحد، واللجوء إلى الخارج، والانتقال للعمل، والإصابة بالإعاقة؛

(و) أكد المشاركون على أهمية تعزيز التعاون بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني في إرساء أسس العدالة الاجتماعية، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية لتصبح أكثر شمولاً، وإبلاء مواضيع الأشخاص ذوي الإعاقة والتماسك الاجتماعي والتبعات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة والحروب واللجوء اهتماماً خاصاً.

دال- نتائج الاستبيان حول آليات الاتصال والتواصل مع الدول الأعضاء (البند 7 من جدول الأعمال)

21- أعدت الإسكوا استبياناً لاستقصاء آراء الدول الأعضاء حول الآليات المتبعة من قبل شعبة التنمية الاجتماعية للاتصال بها والتواصل معها، بهدف تحسين هذه الآليات. ويندرج هذا الاستبيان في إطار سعي الإسكوا الدائم إلى تطوير سبل التواصل والتنسيق مع الدول الأعضاء؛ وتعميم مبادراتها وأنشطتها ومشاريعها وزيادة المعرفة والتوعية بشأنها؛ وضمان توزيع إصداراتها على نطاق أوسع. وتتصل أسئلة الاستبيان، عموماً، بنقاط الضعف والقوة التي تنسم بها آليات التواصل ونشر المعلومات المعتمدة في شعبة التنمية الاجتماعية.

22- وقد أرسلت الإسكوا هذا الاستبيان إلى 17 دولة عضو عبر البريد الإلكتروني وعن طريق نقاط الإرتكاز في هذه الدول. غير أنه، رغم المتابعة المتواصلة من قبل الشعبة، لم تجب على الاستبيان إلا سبع دول، هي الأردن والبحرين وفلسطين والمملكة العربية السعودية ولبنان وعمان واليمن.

23- وفي إطار هذا البند، استعرضت الأمانة التنفيذية نتائج الاستبيان، فقدمت عرضاً مرئياً تضمن ملخصاً عن أسئلته وإجابات الدول عليها، واشتمل على عدد من التوصيات والمقترحات، منها إعادة إرسال الاستبيان إلى الدول الأعضاء بصيغة منقحة، لزيادة عدد الدول المجيبة عليه؛ وتوسيع نطاقه، من خلال إرساله في مرحلة ثانية إلى الشركاء المحليين من منظمات دولية وهيئات المجتمع المدني. ودعت الأمانة التنفيذية ممثلي الدول الأعضاء إلى تقديم ملاحظاتهم حول نتائج الاستبيان وتوصياتهم بشأنه.

24- وفي إطار هذا البند، تناول المجتمعون النقاط التالية:

(أ) توجيه الشكر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا على سعيها المتواصل إلى تعزيز آليات ووسائل وقنوات الاتصال والتواصل مع الدول الأعضاء، من خلال تحليل نتائج الاستبيان وعرضها على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحالية، وذلك بهدف مناقشتها والخروج بمقترحات لتفعيل ذلك التواصل؛

(ب) دعوة الأمانة التنفيذية إلى النظر في استحداث آليات أخرى، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء، بهدف تفعيل التواصل المستمر معها. واقترح المجتمعون تشكيل لجان متخصصة تتبثق عن اجتماعات اللجنة، وتعمل في الفترة بين دوراتها لمتابعة القضايا المسندة إليها، وترفع تقريرها بشأن عملها إلى اللجنة في دورتها التالية. واقترحوا أيضاً إدراج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن القضايا الرئيسية التي يجري متابعتها في الفترة الفاصلة بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة للجنة؛

(ج) توسيع نطاق الاستبيان ليشمل عدداً أكبر من المجيبين ومن الردود؛

(د) ضرورة تطوير موقع الإسكوا الإلكتروني ليكون أكثر تفاعلاً مع مستخدميه، وليستجيب لمتطلبات الدول الأعضاء واهتماماتهم البحثية، خصوصاً في ما يتصل بالبحث المواضيعي والبحث عن الوثائق والتقارير والدراسات والكتيبات الصادرة عن الإسكوا. وقد أشارت الأمانة التنفيذية إلى أنها تقوم حالياً بتحديث موقعها الإلكتروني الذي سيتم إطلاقه قبل نهاية عام 2015؛

(هـ) ترجمة وثائق الإسكوا في غضون وقت قصير جداً، وتحميلها مباشرةً على موقع الإسكوا الإلكتروني باللغتين العربية والإنكليزية، وحتى اللغة الفرنسية إذا أمكن.

هاء- ما يستجد من أعمال
(البند 8 من جدول الأعمال)

25- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

واو- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند 9 من جدول الأعمال)

26- في إطار هذا البند، تقدمت جمهورية السودان بطلب استضافة الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية في مدينة الخرطوم. ورحبت الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية بهذا الطلب، على أن يتم تحديد تاريخ عقد هذه الدورة في وقت لاحق، بالتشاور بين الجهات المعنية في جمهورية السودان والأمانة التنفيذية للإسكوا.

ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة
(البند 10 من جدول الأعمال)

27- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في جلستها الختامية المنعقدة في 9 أيلول/سبتمبر 2015 توصيات دورتها العاشرة وهي واردة في بداية هذا التقرير.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

28- عُقدت الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية في الرباط في المملكة المغربية، يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2015، وناقشت اللجنة خلال يومين البنود المدرجة على جدول أعمالها.

باء- الافتتاح

29- افتتحت الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المملكة المغربية. وأعربت عن اعتزاز بلدها باستضافة أعمال هذه الدورة، مرحبةً بجميع ممثلي الدول الأعضاء في الإسكوا في بلدهم الثاني، المغرب. وأشارت في كلمتها إلى أن المغرب عمل على وضع سياسات اجتماعية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات المهمشة والفقيرة، فأطلق العديد من المبادرات والمشاريع الاجتماعية المهيكلة، مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأنشأ صناديق ومؤسسات وطنية وجهوية تضطلع بمهام محددة لتحقيق التنمية الاجتماعية. وأشارت إلى أن المغرب يحرص على تكريس اللامركزية وسياسة المقاربة التشاركية في تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، على المستويين الوطني والجهوي، حيث يتم الجمع ما بين المؤسسات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي والفئات المستهدفة وجمعيات المجتمع المدني.

30- وأفادت السيدة الحقاوي أن المملكة وضعت برامج متعددة ضمن استراتيجية القطب الاجتماعي، منها برنامج الدعم المباشر للنساء الأامل؛ وبرنامج إحداث وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛ وبرامج النهوض بأوضاع النساء الاجتماعية والاقتصادية؛ وبرامج استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وبرامج حماية المسنين والأطفال من التشرد. وفي ختام كلمتها، أكدت على أن المملكة تسعى من خلال التعاون الوثيق مع الإسكوا إلى تحسين تنسيق السياسات الاجتماعية الإقليمية، بما يرسخ العدالة الاجتماعية والتكامل فيما بين دول المنطقة؛ وأنها تسعى أيضاً إلى وضع خطط ومناهج مشتركة تأخذ في الاعتبار التحولات الديمغرافية الراهنة والمتوقعة في تحقيق التنمية المستدامة؛ وإلى الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأعضاء في مجال التنمية الاجتماعية.

31- وألقت الأستاذة مشاعر أحمد الأمين عبدالله الدولب، وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي في جمهورية السودان، والتي ترأست أعمال الدورة التاسعة للجنة، كلمة أشارت فيها إلى التدابير التي يتخذها بلدها تنفيذاً لتوصيات اللجنة في دورتها السابقة ولبرنامج عمل الإسكوا. ونوهت بالأنشطة الهامة التي نفذتها الأمانة التنفيذية للإسكوا بهدف ترجمة التوصيات إلى إنجازات ملموسة، لاسيما في مجال التعاون الفني مع الدول الأعضاء في سبيل صياغة سياسات اجتماعية متكاملة.

32- واختتمت الأستاذة الدولب كلمتها متمنية أن تثمر أعمال الدورة العاشرة مجموعة من المقترحات العملية لإدارة عملية التنمية الاجتماعية في البلدان العربية.

33- وألقى السيد فرديكو نيتو، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية. وأكد على أهمية اللجنة كمنبر للتداول في الإنجازات والفرص والتحديات، وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، والتباحث في المقترحات والتوصيات الهادفة إلى توجيه تنسيق وتنفيذ برنامج التنمية الاجتماعية في المستقبل.

وتمنى أن تصدر عن هذه الدورة مقترحات لتعزيز أثر أنشطة شعبة التنمية الاجتماعية في إطار برنامج العمل لفترة السنتين 2016-2017.

34- وأشار السيد نيتو إلى أنه نظراً للترابط بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والسياسية والتقدم الاقتصادي، لا بد من دراسة التحديات الاجتماعية التي يواجهها المواطنون العرب عموماً والفئات الاجتماعية المعرضة للخطر خصوصاً، ومناقشة الحلول الممكنة لهذه التحديات. وأشار إلى أن هذه الدورة ستركز على قضايا رئيسية تهم المنطقة، وعلى الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية وشواغل الدول الأعضاء، وإلى أن مداولاتها ستؤدي إلى نتائج عملية توجه صياغة السياسات الاجتماعية الداعمة للعدالة الاجتماعية. وأضاف أن جدول أعمال الدورة يتناول أيضاً البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع، بما يسهم في التخفيف من وطأة الفقر والتعرض للخطر وعدم المساواة والظلم، وبالتالي بناء مجتمعات أكثر اندماجاً وتماسكاً واستقراراً.

جيم- الحضور

35- شارك في الدورة ممثلون عن خمسة عشر بلداً عضواً في الإسكوا هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والسودان والعراق وعمان وفلسطين وقطر ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن. وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن منظمات إقليمية، وخبراء ومراقبون. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

36- وفقاً للقرار 226 (د-21) المؤرخ 11 أيار/مايو 2001 بشأن انتخاب أعضاء مكاتب دورات الإسكوا وهيئاتها الفرعية، "تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية. ووفقاً لأحكام المادة 12 من النظام الداخلي للإسكوا، تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقررراً من بين ممثلي أعضائها في بداية كل دورة". وعملاً بهذه المادة، تولى السيد سلمان علي الجميلي، ممثل العراق، رئاسة مكتب الدورة؛ كما عُيِّن كل من السيدة مشاعر أحمد الأمين عبدالله الدولب، من السودان، والسيد الفاضل بدر بن محمد الغافري، من عُمان، نائبين للرئيس؛ وعُيِّن السيد محمود عطايا، من فلسطين، مقررراً للدورة.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

37- أقرت لجنة التنمية الاجتماعية، في جلستها الأولى، جدول أعمال دورتها العاشرة بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/L.1:

- 1- افتتاح أعمال الدورة.
- 2- انتخاب أعضاء المكتب.
- 3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

- 4- تنفيذ الأنشطة والتوصيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية منذ الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية.
- 5- قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية:
- (أ) البُعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة؛
- (ب) توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين غير النظاميين في القطاع الزراعي؛
- (ج) المشاركة كنهج لتحقيق العدالة الاجتماعية (حلقة نقاش).
- 6- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية.
- 7- نتائج الاستبيان حول آليات الاتصال والتواصل مع الدول الأعضاء.
- 8- ما يستجد من أعمال.
- 9- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية.
- 10- اعتماد توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة.

38- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح والمعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/L.2، وذلك بعد تعديله بناءً على اقتراح من المجتمعين لتناول البند السابع المتعلق بنتائج الاستبيان حول آليات الاتصال والتواصل مع الدول الأعضاء قبل البند السادس الذي يستعرض برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية.

واو- الوثائق

39- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق التي عُرضت على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

السيد جمال النيل عبد الله منصور
المدير العام للإدارة العامة للتخطيط والسياسات والبحوث
وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

السيد مبارك حسين رحمة الله
مستشار التعاون الإنمائي الدولي
وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

السيدة وصال حسين
مساعدة الأمين العام للمجلس القومي للسكان
مساعدة الأمين العام للشؤون الفنية
المجلس القومي للسكان

جمهورية العراق

الدكتور سلمان علي الجميلي
وزير التخطيط

السيدة نجلاء علي مراد
مدير عام لاستراتيجيات تخفيف الفقر
وزارة التخطيط

السيد كريم حنون لازم
مستشار وزير التخطيط
وزارة التخطيط

السيد علاء سامي محمد
ملحق دبلوماسي
سفارة الجمهورية العراقية في الرباط

السيدة مروة علي حمد
مكتب معالي الوزير

السيد عمر كريم مصلح
مكتب معالي الوزير

سلطنة عُمان

السيد بدر بن محمد عبدالله الغافري
باحث اقتصادي
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد سلامة شاهر الفلايلة
مدير تعزيز الإنتاجية بالوزارة
وزارة التنمية الاجتماعية

الإمارات العربية المتحدة

السيد عبد الرحمن عبدالله السوقي
مدير إدارة الضمان الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد علي حسن محمد السيد
مستشار قانوني
مكتب الوزارة
وزارة الشؤون الاجتماعية

مملكة البحرين

السيد فؤاد صادق البحارنة
مستشار ورئيس دائرة منظمة التعاون الإسلامي
والمنظمات الأخرى
وزارة الخارجية

السيد خالد عبدالله القوتي
مستشار
سفارة مملكة البحرين في الرباط

الجمهورية التونسية

السيدة مهي مزربوي النخلي
مديرة
وزارة الشؤون الاجتماعية

جمهورية السودان

الأستاذة مشاعر أحمد الأمين الدولب
وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي
وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

فلسطين

السيد عبد اللطيف سعدي
رئيس مصلحة التضامن الاجتماعي
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

السيد محمود عطايا
المدير العام بالإناابة
الإدارة العامة لتخطيط التنمية الاجتماعية

دولة قطر

السيدة الحسنية صبري
المندوبية السامية للتخطيط
رئيسة مصلحة المرأة والطفل
قسم البرامج الاجتماعية

السيد عيد بن علي المريخي
مدير إدارة التخطيط والجودة
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

الجمهورية اللبنانية

السيد عبدالله ملوك
رئيس قسم القضايا الاقتصادية والمالية
مديرية التعاون المتعدد الأطراف والشؤون
الاقتصادية الدولية

السيد فادي بو علي
المنسق الوطني للبرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية
الاقتصادية المحلية
وزارة الشؤون الاجتماعية

جمهورية مصر العربية

السيدة سهام لمسوري
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية
مديرية التعاون الدولي والشراكة

السيد أنوار بنعمرو
رئيس مصلحة التعاون مع المنظمات الدولية المشتركة
بين الحكومات
وزارة الصحة

السيد أحمد حمدي بكر
وزير مفوض
سفارة جمهورية مصر العربية
الرباط، المملكة المغربية

المملكة المغربية

السيد صالح بن فهيد الشهري
أخصائي تخطيط- ماجستير تخطيط
إقليمي وحضري
إدارة الدراسات والأبحاث
وكالة الوزارة للشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد العمراني عبد الصمد
مدير التنمية الاجتماعية
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

السيد محمد البوعزاوي
رئيس قسم الهندسة الاجتماعية
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

السيد حسان بن خالد المردياس
أخصائي تخطيط- ماجستير رقابة
وكالة الوزارة لشؤون التخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيدة حنان التوزاني
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
وزارة الشؤون العامة والحكومة

السيد محمد بن رجب الزهراني
مدير مركز التنمية الاجتماعية بالقطيف
وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية
الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد محمد خلواني
رئيس قسم التضامن والإنتاج الاجتماعي
مؤسسة التعاون الوطني
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

المملكة العربية السعودية (تابع)

السيد خالد بن سليمان الوهبي
وكالة التنمية الاجتماعية
المشرف العام على المراكز الأهلية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد محمد أحمد علي الحاوري
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات
الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد تفر
مستشار فني بوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

باء- الدول غير الأعضاء في الإسكوا

السيدة مجبر أمال
كاتبة الشؤون الخارجية
سفارة الجزائر
الرباط، المملكة المغربية

جيم- منظمات الأمم المتحدة

السيد حسين الرحيلاني
مستشار في الرصد والتقييم
حملة توحيد الجهود لمكافحة الإيدز
(Uniting the World against AIDS)
برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز
الرباط، المملكة المغربية

السيدة إيمان بنيمنة
مسؤولة برامج مشتركة
منظمة الأغذية والزراعة
الرباط، المملكة المغربية

السيدة هدى مجري
مسؤولة في مجال النوع الاجتماعي والتنمية
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الرباط، المملكة المغربية

دال- منظمات عربية وإقليمية

جامعة الدول العربية

المستشار طارق نبيل النابلسي
مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
والمشرف على وحدة التنسيق والمتابعة
بمكتب رئيس القطاع الاجتماعي
الأمانة العامة
القاهرة، جمهورية مصر العربية

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد محمد عبد الأمير الغايب
باحث قانوني
المنامة، مملكة البحرين

البنك الإسلامي للتنمية

السيد سعيد مرابط
اقتصادي إقليمي
الرباط، المملكة المغربية

منظمة العمل العربية

السيدة إيمان أحمد عبد المقصود
مستشارة أولى
مديرة إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
القاهرة، جمهورية مصر العربية

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

الدكتورة عائشة بامون
مكلفة بمديرية العلوم
الرباط، المملكة المغربية

منظمة المدن العربية

السيد غسان سمان
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام
الكويت، دولة الكويت

السيدة جنان حسين
منسقة علاقات خارجية وإعلام

هاء- خبراء

السيدة عاطفة تيمجردين
رئيسة قسم تقوية القدرات والحوار المنتدبة لوزارة حقوق
الإنسان
اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان
الرباط، المملكة المغربية

السيد ندير المومني
مدير الدراسات
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الرباط، المملكة المغربية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/L.2
تنفيذ الأنشطة والتوصيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية منذ الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية	4	E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/3
قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية	5	E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4
البعد السكاني في تحقيق التنمية المستدامة	5 (أ)	E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4(Part I)
توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين غير النظاميين في القطاع الزراعي	5 (ب)	E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4(Part II)
المشاركة كنهج لتحقيق العدالة الاجتماعية	5 (ج)	E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/4(Part III)
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2016-2017 في مجال التنمية الاجتماعية	6	E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/5
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/INF.1
